

أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن الإستدامة على قيمة البنك الإسلامي دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العربية

د/ تامر محمود محمد صالح¹

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن الإستدامة على قيمة البنوك الإسلامية العربية خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠١٨). ولتحقيق هذا الهدف طور الباحث مؤشراً للإفصاح يعتمد على عناصر أبعاد الاستدامة المطلوبة وفقاً للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وما تناولته المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) بشأن استدامة البنوك كقطاع مالي متخصص.

وقد أشارت نتائج تحليل المحتوى للقرارات المالية والمواقع الإلكترونية لعدد (٢٥) بنكاً إسلامياً عربياً إلى أن متوسط مؤشر الإفصاح عن الاستدامة بلغ ٦٢% تقريباً، وأنه توجد اختلافات كبيرة نسبياً بين مستويات الإفصاح بين البنوك تتراوح ما بين ٣٨% إلى ٩٠%. كما أشارت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي (استناداً لمقياس Tobin's Q).

وتتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي قد تلعبه المنتجات المصرفية الإسلامية في تحقيق أهداف الاستدامة، وإنعكاس ذلك على القيمة المقدرة للبنك الإسلامي من وجهة نظر المتعاملين بالسوق. وقد أوصت الدراسة بأهمية توعية أصحاب المصالح (خاصة المستثمرين) بأهمية تكامل معلومات الاستدامة مع المعلومات المالية لتحقيق التقييم الشامل لأداء البنك.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن الاستدامة، البنوك الإسلامية، المعايير الشرعية للمحاسبة

والمراجعة، معايير محاسبة الاستدامة، قيمة البنك.

¹E.mail: tam2saleh@yahoo.com

The Impact of Sustainability Accounting Disclosure Level on the Islamic Bank Value: An Applied Study on Arab Islamic Banks

Abstract

The purpose of this paper is to examine the impact of sustainability accounting disclosure level on the value of Arab Islamic banks for the period (2016–2018). To achieve this objective, the researcher developed a disclosure index based on the elements of the sustainability dimensions required in accordance with the Sharia standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI), and what the standards issued by the Sustainability Accounting Standards Board (SASB) addressed regarding the sustainability of banks as a specialized financial sector.

The results of the content analysis of the financial reporting and websites of (25) Arab Islamic banks indicated that the average sustainability disclosure index is approximately 62%, and that there are significant differences in disclosure levels between banks, ranging between 38% to 90%. The results of multiple linear regression analysis also indicated that there is a significant positive relationship between sustainability disclosure level and Islamic bank value (measured by Tobin's Q scale).

The importance of this study is to shed the light on the role that Islamic banking products may play in achieving social goals of sustainability, and its reflection on the estimated Islamic bank value from viewpoint of market participants. This paper recommended the importance of educating stakeholders (especially investors) concerning for the importance of integrating sustainability information with financial information for achieving comprehensive evaluation of the bank's performance.

Key words: Sustainability Disclosure, Islamic Banking, Sharia Accounting and Auditing Standards, Sustainability Accounting Standards, Bank Value.

١ - مقدمة البحث

يعتبر الإفصاح عن قضايا الإستدامة (الاجتماعية، والبيئية، والموارد البشرية ...) من الموضوعات البحثية القديمة والحديثة في ذات الوقت. فقد ظهرت منذ عدة عقود زمنية مطالب للباحثين المحاسبين (e.g., Gray et al., 1996) بأهمية قيام المنشأة بعرض معلومات عن مدى وفائها بمسئولياتها الاجتماعية والبيئية لترشيد قرارات المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح. وقد استجابت المنظمات المهنية المحاسبية للمطالب السابقة من خلال إصدار المعايير والإرشادات التي تنظم القياس والإفصاح المحاسبي عن عناصر أبعاد الإستدامة. فعلى سبيل المثال، أصدر مجلس إعداد التقارير المتكاملة (IIRC)^١ عام ٢٠٠٦ إطاراً نظرياً لمساعدة المنشآت على التحول من التركيز على الأداء المالي قصير الأجل إلى التركيز على النتائج طويلة الأجل، والإفصاح المتكامل عن نتائج التفاعل بين الأداء المالي والبيئي والاجتماعي للمنشأة ككل (IFAC, 2006).

وفي نفس السياق، أصدر مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)^٢ عام ٢٠١٩ مجموعة من المعايير المتخصصة (حسب طبيعة الصناعة) التي تعتبر مرشداً للمنشآت بشأن الحد الأدنى من قضايا الاستدامة الواجب الإفصاح عنها، والتي من المحتمل أن تؤثر على الأداء المالي والتشغيلي للمنشآت العاملة في قطاع صناعي محدد. إذ يمكن الاعتماد على معايير SASB في تحديد وتوصيل المعلومات المتعلقة بالأثر المالي للاستدامة، وبالتالي تحسين جودة التقارير المقدمة إلى المستثمرين من حيث الاتساق، والقابلية للمقارنة، والأهمية النسبية مما يكون له مردود إيجابي على عملية اتخاذ القرار (SASB, 2019).

ويشهد الواقع العملي تزايداً ملحوظاً في حجم عمليات قطاع المؤسسات المالية الإسلامية (بنوك إسلامية، وشركات التأمين التكافلي، وصناديق الإستثمار الإسلامية) على المستوى العالمي. وبالتالي يُتوقع إرتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الاستراتيجيات القومية والعالمية للاستدامة من خلال

^١ مجلس إعداد التقارير المتكاملة (IIRC) International Integrated Reporting Council

^٢ تم إنشاء مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) Sustainability Accounting Standards Board عام ٢٠١١، باعتباره منظمة مستقلة غير هادفة للربح لإعداد مجموعة من المعايير التي تختلف حسب نوع الصناعة وذلك لتدعيم إفصاح المنشآت عن الجوانب المالية للاستدامة بما يساعد المستثمرين على ترشيد عملية اتخاذ القرار. ويعتبر مجلس معايير محاسبة الاستدامة هيكلًا حكوميًا مماثلًا للمنظمات الدولية الأخرى التي تضع المعايير المنظمة لعملية الإفصاح عن المعلومات مثل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وغيرها من المنظمات (SASB, 2019).

السياسات المصرفية المتعلقة بالتمويل الأخضر (المستدام)، والشمول المالي. إذ يساعد التمويل الأخضر على توجيه الموارد الاقتصادية وخاصة رؤوس الأموال نحو المشروعات التي تحقق التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يساعد الشمول المالي على تلبية إحتياجات الفئات المحرومة من الخدمات المصرفية^٣.

وقد تزايد في السنوات الأخيرة إهتمام الباحثين المحاسبين بدراسة وإختبار أثر الإفصاح الاختياري (الإضافي) عن عناصر الاستدامة على قيمة المنشأة. وبالرغم من تباين نتائج تلك البحوث، إلا أن غالبيتها قد أيدت أن الإفصاح عن أبعاد وقضايا الاستدامة يؤثر بدرجة معنوية على القيمة المقدرة للمنشأة (e.g., Villiers and Marques, 2013; Alotaibi and Hussainey, 2016). وفي المقابل، لا يوجد إهتمام أكاديمي كافٍ بالبحث في مجال محددات ونتائج الإفصاح عن الاستدامة بالبنوك الإسلامية، فضلاً عن عدم اتساق نتائج الدراسات المحدودة (e.g., Farook et al., 2011; Harun et al., 2020) التي إختبرت أثر الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي، وهو ما سوف يحاول البحث الحالي تناوله نظرياً وعملياً.

٢ - مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود إطار يلقي قبولاً عاماً بشأن أبعاد ومحتويات الاستدامة بالبنوك الإسلامية. فمن الملاحظ وجود تباين بين متطلبات المنظمات المهنية الدولية بشأن محتويات ونطاق عناصر هذا النوع من التقارير، فضلاً عن عمومية غالبية معايير وإرشادات الاستدامة، وتجاهل القائمين على إعدادها للطبيعة الفريدة للأعمال المصرفية الإسلامية، وإنعكاس ذلك على الأبعاد والقضايا الواجب الإفصاح عنها في هذا الشأن (النايلسي، ٢٠١٨؛ Platonova, et al. 2018; Maali et al. 2002).

ويمكن بلورة مشكلة البحث في صورة التساؤلات التالية:

ما هي خصائص البنوك الإسلامية؟ وما هي الأسس الشرعية والتنظيمية لمجال عملها من منظور محاسبي؟ وما هي أهم المبادرات التي يمكن الاسترشاد بها في مجال الإفصاح عن الاستدامة بالبنوك

^٣ يقدر عدد المؤسسات المالية الإسلامية بأكثر ٣٠٠ مؤسسة ما بين بنوك تجارية وشركات إستثمار وتأمين. وتتوزع هذه المؤسسات في نحو ٧٥ دولة، وتتمو في العالم بمعدل من ١٥% إلى ٢٠% سنوياً. وقد أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي في العالم الذي أجرته مجلة The Banker أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من ٣٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٠٩ مليار دولار عام ٢٠١٧ (إتحاد المصارف العربية (https://uabonline.org).

الإسلامية؟ وما هو مستوى ومحتوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة في البنوك الإسلامية؟ وهل يؤثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي؟

٣- هدف البحث

يتمثل الهدف العام للبحث في دراسة واختبار أثر مستوى الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي. ويتطلب تحقيق الهدف السابق استكمال الجوانب التالية: (١) تطوير مؤشر للإفصاح عن الاستدامة وفقاً للإصدارات المهنية المحاسبية والأحكام الشرعية. (٢) تحليل محتوى الإفصاح عن الاستدامة في تقارير البنوك الإسلامية ومواقعها على شبكة المعلومات الدولية. (٣) تحديد أثر الإفصاح عن الاستدامة على القيمة المقدرة للبنك الإسلامي من وجهة نظر المتعاملين بالسوق.

٤- أهمية ودوافع البحث

يعتبر البحث المحاسبي في مجال الإفصاح عن الاستدامة ذا أهمية أكاديمية لمسايرته للبحوث الأجنبية (e.g., Platonova et al., 2018; Harun et al., 2020) في هذا الصدد. كما تظهر أهميته العملية من خلال تناول المزايا التي قد تعود على البنوك الإسلامية من الإفصاح عن أنشطتها البيئية والاجتماعية، وهو ما يعكس مشاركتها الفعالة في تحقيق أهداف الاستدامة للمجتمعات التي تعمل فيها. ويعتبر من أهم دوافع هذا البحث هو أن معظم الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنوك الإسلامية كانت تحليلية نظرية (e.g., Karim, 1995) وتفتقر إلى الدليل التجريبي، أو دراسات تمت في بيئات دول غير عربية مثل إيران (e.g., Salehi et al., 2019)، وبعض الدول الآسيوية (e.g., Rahman et al., 2010). وتوجد (في حدود علم الباحث) ندرة في الدراسات التطبيقية التي تستكشف مستوى ومحتوى الإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية العربية بصفة عامة، والمصرية منها بصفة خاصة.

ويكتسب البحث في مجال الإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية أهمية خاصة بعد ظهور بعض الدراسات التي توصلت إلى إنخفاض مستوى الإفصاح الاختياري عن الاستدامة في البنوك التقليدية (قنديل، ٢٠١٦؛ Zhang, 2013)، وكذلك البنوك الإسلامية (Usmani, 2002; Maali et

^٤ أدت التداعيات الاقتصادية المتصاعدة الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) إلى وجود تهديدات خطيرة لاستقرار ونمو القطاع المالي، ولتجنب التباطؤ الاقتصادي وأثاره السلبية، تحاول حكومات الدول المختلفة الموازنة بين الحفاظ على استمرارية الشركات والمشروعات الإنتاجية وتقليل خسائرها المالية، وبين الحفاظ على تحقيق أهداف الاستدامة خاصة المتعلقة بالصحة العامة وتجميع انتشار الوباء، والتكافل والتضامن الاجتماعي، وإنجاز مشروعات البنية التحتية (المركز المصري لبحوث الرأي العام، الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠).

(al., 2003). وبالتالي تظهر أهمية الاسترشاد بما صدر عن الهيئات المهنية الدولية (IFAC, IASB)°، ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)¹ من معايير وإرشادات لتحسين المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة، وتوفير معلومات ملائمة تساعد على تجنب مشاكل الوكالة، وعدم التماثل في المعلومات بين البنوك وأصحاب المصالح فيها، ومقابلة أو التفوق على تنبؤات المستثمرين والمحللين الماليين.

٥ - حدود البحث

يقتصر هذا البحث على تناول أثر مستوى الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث المحددات التنظيمية والمؤسسية للإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية، ولن يتعرض الباحث لمحددات ونتائج الإفصاح عن الاستدامة في البنوك التقليدية إلا بقدر ما تستلزمه المعالجة العلمية لمشكلة البحث. وأخيراً، فإن تعميم نتائج البحث ستكون في حدود العينة محل البحث.

٦ - خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته تم تقسيمه إلى شقين؛ الأول نظري والآخر تطبيقي. وبالنسبة للشق النظري، فقد اعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي. إذ يتناسب المنهج الاستقرائي مع مرحلة استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم وأبعاد الاستدامة، وعناصر الإفصاح عن الاستدامة في القطاع المصرفي بصفة عامة، وفي البنوك الإسلامية بصفة خاصة، وبالتالي إمكانية صياغة الإطار النظري وتحديد المتغيرات الأساسية للبحث. بينما يساعد المنهج الاستنباطي على اشتقاق فرض الدراسة من خلال استنتاج العلاقة المتوقعة بين الإفصاح عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي. أما الشق التطبيقي فقد تم من خلال الاعتماد على مدخل تحليل

° الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board

¹ تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

المحاسبة والمراجعة لتلك المؤسسات، وذلك بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لإكتساب ثقة مستخدمي القوائم المالية لتلك المؤسسات، وتشجيعهم على الاستثمار والايدياع لديها، والاستفادة من خدماتها. وتعتبر البنوك الإسلامية المصرية والعربية من الأعضاء المشاركين بالهيئة، كما تعتبر الهيئة العامة للرقابة المالية بمصر من الأعضاء المراقبون بتلك الهيئة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧).

المحتوى للكشف عن مستوى ومحتوى الإفصاح عن الاستدامة لعينة من البنوك الإسلامية العاملة في مصر وبعض الدول العربية.

بناء على ما سبق، سوف يتم تناول ما تبقى من البحث من خلال استعراض العناصر التالية:

١-٦ الأسس الشرعية والتنظيمية لمجال عمل البنوك الإسلامية.

٢-٦ المنظور المحاسبي لاستدامة البنوك.

٣-٦ أثر الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي.

٤-٦ الدراسة التطبيقية.

٥-٦ مناقشة النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١-٦ الأسس الشرعية والتنظيمية لمجال عمل البنوك الإسلامية

يُعدُّ البنك الإسلامي بمثابة مؤسسة مالية تقوم بدور الوسيط بين من تتوافر لديهم أموال فائضة عن حاجاتهم ويرغبون في استثمارها وبين من يحتاجون إلى هذه الأموال لتنفيذ مشروعاتهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة. ويتم كل ذلك في نطاق ضوابط الشريعة الإسلامية بما يخدم تكافل المجتمع وتحقيق العدالة بين أفرادهِ. وتعتبر صورة شركة المضاربة^٧ الإسلامية هي التكيّف الفقهي لمجال عمل البنوك الإسلامية، حيث يتم تحصيل أموال المودعين، ثم يتم استثمارها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مع تجنب المعاملات المحرمة شرعاً.

ويعتمد الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الأسس الشرعية والضوابط العقدية التي تنظم المعاملات المالية للأفراد والمنظمات داخل المجتمع. ففي ظل الاقتصاد الإسلامي فإن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل، وأن الإنسان مستخلف فيه لاستخدامه والانتفاع به في الصور المباحة شرعاً بما يعود عليه وعلى المجتمع ككل بالخير والصلاح، وأن الله عزَّ وجلَّ يراقب الإنسان في كل أعماله، وأنه سيحاسبه في الآخرة عن تصرفاته فيما أتاه من موارد (الوطيان، ٢٠٠٠).

وإنطلاقاً من الأسس والضوابط الشرعية التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسلامي، فإن العمل المصرفي بالبنوك الإسلامية يتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن البنوك التقليدية، والتي من أهمها ما يلي:

أ- استبعاد المعاملات المحرمة شرعاً

٧ وفقاً للمعيار الشرعي للمحاسبة المالية رقم (١٣) تعرف المضاربة على أنها مشاركة في الأرباح أو الخسائر بين طرفين أحدهما بالمال (أصحاب رؤوس الأموال) والآخر بالعمل (المضارب) وفقاً لنسبة متفق عليها بينهما (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧).

تعمل البنوك الإسلامية على إستقبال أموال المستثمرين، ثم الاستقادة منها من خلال وسائل وصيغ مشروعة متنوعة مثل؛ المضاربة، والمشاركة (أو الشركة)، والمرابحة، والاستصناع، والسلم، والإيجار مع وعد بالتملك^٨. ويتحمل البنك مخاطر التجارة عند تعامله بالبيع والشراء والاستثمار (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧).

وقد حرمت جميع الشرائع السماوية الربا باعتباره من باب أكل أموال الناس بالباطل، حيث يقول الله تعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)^٩.

وقد أجمع العلماء على أن الزيادة في الديون نظير الأجل هو من الربا^{١٠} المحرم الذي ينطبق عليه النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ويُعتبر مبدأ تحريم التعامل بالربا هو السبب الرئيس في زيادة الإقبال على البنوك الإسلامية، حيث يؤدي استبعاد المعاملات الربوية إلى المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال محاربة صور الاستغلال المالي، وبالتالي التوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمع (Usmani, 2002).

ب- المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يعتمد البنك الإسلامي على مبدأ المشاركة في الاستثمار من خلال المساهمة في رؤوس أموال المشروعات المباحة شرعاً، ثم يتم تخصيص الأرباح أو الخسائر المحققة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار على أساس نسبة مشاعة من الربح لا على أساس مبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧). كما تسهم البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية للمجتمعات التي تعمل فيها من خلال التركيز على المشروعات ذات النفع العام، والتعامل في حدود النقود المتاحة للبنك على أساس النمو الحقيقي مما يحد من التضخم الاقتصادي. إذ يفترض

^٨ تعرف المرابحة على أنها بيع سلعة بمثل الثمن الذي إشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه . ويشير الاستصناع إلى عقد البيع لسلعة أو عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها. ويعرف عقد السلم على أنه بيع يُدفع فيه الثمن حالاً مع تأجيل تسليم المبيع المتفق عليه (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧).

٩ سورة البقرة، الآيتان [٢٧٥ - ٢٧٦].

١٠ يوجد نوعان من الربا، أولهما: ربا الفضل الذي ينتج من الزيادة في أحد البديلين من الأموال الربوية على الآخر بسبب الجودة. وثانيهما ربا النسئنة الناتج عن بيع صنف ربوي ببعضه أو بصنف آخر مع تأجيل القبض. وتعتبر فوائد البنك الناتجة من إقراض المال لأجل بفائدة شهرية أو سنوية من ربا النسئنة المحرمة شرعاً (عبد الغفار، ٢٠٠٧).

أن تكون جميع المنتجات المصرفية التي يقوم بها البنك الإسلامي على أساس البيع والشراء الحقيقي من خلال مبادلة الأموال بسلع حقيقية موجودة (الشيخ، ٢٠١٠).

ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية فإنه لا يمكن فصل المعاملات الاقتصادية عن الأهداف الأخلاقية للمجتمع. ولذلك يتوقع أن تسهم البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية من خلال ما تقدمه من القروض الحسنة (بلا فائدة)، والتبرعات لأوجه البر، وإعطاء الزكاة لمستحقيها. ومما لا شك فيه أن أنظمة الحماية الاجتماعية السابقة سوف تساعد على تحقيق العدالة في توزيع الثروات، والقضاء على الفقر.

ج- وجود هيئة الرقابة الشرعية

تخضع البنوك الإسلامية (مثل أي بنك) لرقابة البنك المركزي باعتباره أعلى سلطة نقدية رقابية بالجهاز المصرفي لأي دولة، كما يوجد بداخل كل بنك إسلامي هيئة رقابة شرعية لتقديم تأكيد للمستثمرين (وغيرهم من أصحاب المصالح) بأن معاملات البنك تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وتتضمن هيئة الرقابة الشرعية مجموعة من الفقهاء والعلماء المعتمدين في الفقه الإسلامي لفحص العمليات المصرفية، والاتفاقيات، عقود المديونية والقوائم المالية وغيرها من التقارير للتأكد من تطبيق إدارة البنك لمبادئ الشريعة الإسلامية بشكل سليم (Farook et al., 2011). وتتشابه صلاحيات هيئة الرقابة الشرعية إلى حد ما مع صلاحيات المراجع الخارجي، باعتبار أن كليهما من آليات الحوكمة المستخدمة في متابعة عمليات البنك. كما تعتبر هيئة الرقابة الشرعية إحدى الآليات الهامة لتطبيق حوكمة الشريعة^{١١} Shariah Governance كنظام رقابي داخلي يساعد على طمأننة أصحاب المصالح بشأن سلامة معاملات البنك من الناحية الشرعية (Hasan and Hassan, 2011).

وفيما يتعلق بواقع البنوك الإسلامية في بيئة الأعمال المصرية، فمن المعلوم أن مصر تعتبر من أوائل الدول عالمياً وعربياً التي احتضنت الصناعة المصرفية الإسلامية عندما تم إنشاء بنوك الادخار المحلية^{١٢} عام ١٩٦٣. ثم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١ والذي قام بجمع الزكاة والقروض الحسنة وصرفها إلى مستحقيها (سمحان ومبارك، ٢٠١١).

^{١١} تشير حوكمة الشريعة Shariah Governance إلى الترتيبات التنظيمية والمؤسسية التي يقوم بها البنك الإسلامي لضمان وجود رقابة داخلية مستقلة على مدى توافق العمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

^{١٢} قام الدكتور أحمد النجار "رحمه الله" في عام ١٩٦٣ بإنشاء بنوك الادخار المحلية بميت غمر بمحافظة الدقهلية، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار لصغار الفلاحين (سمحان ومبارك، ٢٠١١).

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في أداء البنوك المصرية التي تعمل بشكل إسلامي بالكامل (بنك فيصل الإسلامي، وبنك أبو ظبي الإسلامي، وبنك البركة). إذ تمثل أصول تلك البنوك ٤% من إجمالي قيمة أصول البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري بعد استبعاد الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية (١٠ بنوك)، حيث يقدر إجمالي أصول البنوك الإسلامية الثلاثة بمبلغ ٢٣٥ مليار جنيه مصري في نهاية عام ٢٠١٩ بمعدل نمو قدره ١٤.٤% مقارنةً بعام ٢٠١٨، وهو أفضل من معدل نمو إجمالي القطاع المصرفي المصري بالكامل الذي بلغ ٧.٨% لعام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ما سبق، فمن المتوقع أن تزدهر الحصة السوقية للبنوك الإسلامية بالقطاع المصرفي المصري من حيث الودائع والتمويلات وعدد المتعاملين، وذلك بسبب توجه الحكمة المصرية نحو الاهتمام بأحد أهم أدوات التمويل الإسلامية المتمثلة في الصكوك من خلال صدور تعديلات قانون سوق رأس مال رقم ١٧ لعام ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية التي تدعم تطبيق صكوك الشركات، وكذلك مشروع قانون الصكوك السيادية الذي يدعم تطبيق الصكوك السيادية بغرض تمويل الموازنة العامة للدولة (شوقي، ٢٠٢٠).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن البنوك الإسلامية تخضع لمجموعة من الأسس الشرعية والتنظيمية التي تنظم مجال عملها. كما أن لها إطاراً لإعداد تقاريرها المالية والذي يعكس سماتها وأهدافها، ويمثل أساساً يجب أن تلتزم به إدارة البنك عند إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية.

٦-٢ المنظور المحاسبي لاستدامة البنوك

تعددت آراء الباحثين حول بداية ظهور مفهوم الاستدامة Sustainability، إلا أن معظم الدراسات تشير إلى أنه بدأ الاهتمام الدولي بمفهوم الاستدامة بعد صدور تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (برونتلاند) التي أنشأتها منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٨٧. وقد أشار التقرير الصادر عن اللجنة السابقة إلى أنشطة الاستدامة على أنها "تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED, 1987)^{١٣}.

وبالنظر إلى المستوى الكلي للمجتمع، فإن الاستدامة تشير إلى ضرورة مراعاة الآثار الناتجة عن القرارات الاقتصادية على كلٍ من البيئة الطبيعية، والظروف الاجتماعية للأفراد في الوقت الحالي والمستقبل (IFAC, 2011). وعلى مستوى المنشأة، فإن مفهوم الاستدامة يشير إلى قيام المنشأة بحكمة وإدارة الآثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن مزاولتها نشاطها السلي أو الخدمي لتكوين قيمة في الأجل الطويل (SASB, 2019).

^{١٣} اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "WCED" World Commission Environmental and development

وعلى الرغم من استخدام البعض لمفهوم الاستدامة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية كمرادفين، إلا أنهما يشيران إلى شيئين مختلفين. إذ تعتبر الاستدامة مفهومًا يتصف بالشمول حيث تسعى المنشأة لتعزيز النمو المستمر على المدى الطويل في جميع الجوانب سواء الاقتصادية، أو البيئية، أو الاجتماعية، في حين تمثل المسؤولية الاجتماعية مفهومًا محدودًا يركز على الأنشطة والقضايا قصيرة الأجل مثل: الالتزام بالقوانين، والعمل الخيري، وتحسين ظروف العمل. وبصفة عامة يمكن القول بأن جميع المنشآت لديها طموح في أن تكون مسؤولة، ولكن القليل منها هم من يدعون أنهم حققوا الاستدامة فعلاً (قنديل، ٢٠١٦. نقلاً عن: IFAC, 2006). ويعتبر مفهوم التقارير المتكاملة (Integrated Reporting) من المفاهيم الأخرى المرتبطة بمفهوم الاستدامة، حيث تعتبر التقارير المتكاملة وسيلة اتصال مختصرة عن الاستراتيجيات، وآليات الحوكمة، والأداء الحالي، والتوقعات المستقبلية للمنشأة في ضوء البيئة الخارجية، بما يساعد على تكوين قيمة للمنشأة في الأجلين القصير والطويل (IIRC, 2013).

ووفقاً للإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB, 2019)، فإن المعنى الشامل للاستدامة يتضمن خمسة أبعاد أساسية على النحو التالي:

أ- **البيئة:** يشير البعد البيئي للاستدامة إلى الآثار البيئية لعمليات المنشأة سواء الناتجة عن استخدام الموارد الطبيعية وغير المتجددة كمدخلات لعوامل الإنتاج، أو تلك المصاحبة للمخرجات من تلوث، وانبعاثات، ونفايات ضارة بالبيئة، والتي قد تنعكس على الأداء المالي والتشغيلي للمنشأة.

ب- **رأس المال الاجتماعي:** يرتبط البعد الاجتماعي بمدى تلبية المنشأة لتوقعات المجتمع لاكتساب شرعية البقاء من خلال قدرتها على إدارة العلاقات مع الأطراف الخارجية الرئيسية مثل العملاء، والمنظمات المحلية، والحكومة. كما يتضمن رأس المال الاجتماعي القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وتنمية المجتمع المحلي، والتحسين المستمر لجودة المنتجات والخدمات، والحفاظ على خصوصية العملاء، وتخفيض التكاليف.

ج- **رأس المال البشري:** يشير البعد البشري إلى مدى قدرة المنشأة على التعامل مع القضايا المرتبطة بالموظفين والعاملين (سواء بعقود ثابتة أو مؤقتة)، باعتبارهم من أهم عوامل تحقيق القيمة في الأجل الطويل. ويرتبط برأس المال البشري الجوانب التي قد تؤثر على الصحة والسلامة المهنية، والتعليم والتدريب، وكفاءة العاملين بالمنشأة.

د- الابتكار ونموذج الأعمال^{١٤}: يعكس الأبعد الخاص بالابتكار ونموذج الأعمال الأثر التكاملي للأبعاد الثلاثة السابقة (البيئي، والاجتماعي، والبشري) على عمليات تكوين القيمة للمنشأة. إذ تساعد الابتكارات في طرق تصنيع وتسويق المنتج على تحقيق الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد أو غيرها في الأجل الطويل، وذلك من خلال الأنشطة التي تمتد خارج حدود المنشأة لتشمل العملاء والموردين وغيرهم من شركاء النجاح.

هـ- ريادة الأعمال والحوكمة: يتعلق بُعد الريادة والحوكمة بإدارة ومعالجة القضايا المرتبطة ببيئة الأعمال أو الممارسات العامة في الصناعة والتي قد تتعارض مع منفعة أصحاب المصالح في المنشأة، وبالتالي قد تتسبب في وجود التزامات أو قيود محتملة على مجال عمل المنشأة. وتتمثل أهم عناصر الريادة والحوكمة في مدى الالتزام بالمعايير والقوانين، وإدارة المخاطر، ومكافحة غسل الأموال والفساد، وسلاسل التوريد، والتعارض في المصالح.

وتعتبر الأبعاد السابقة بمثابة الإطار النظري الذي اعتمد عليه مجلس معايير محاسبة الاستدامة في اشتقاق معايير الاستدامة الملائمة لكل قطاع صناعي على حدة (SASB, 2019). فعلى الرغم من اختلاف تأثير قضايا الاستدامة على مؤشرات الأداء باختلاف طبيعة نشاط المنشأة، إلا أن معظم قضايا الاستدامة (العدالة بين الأجيال، وحقوق وواجبات العنصر البشري، والتلوث، والتغيرات المناخية) تتسم بالطابع العالمي (Heinrichs et al., 2016).

وبشأن دوافع ومزايا الإفصاح عن الاستدامة يمكن القول بأن اتخاذ المنشآت لقرار الإفصاح عن معلومات الاستدامة شأنه شأن أي قرار يكون من خلال مقارنة التكاليف والمنافع المرتبطة بالقرار. ورغم تحمل المنشأة العديد من التكاليف سواء تلك التي ترتبط بإعداد وتجهيز المعلومات، أو التي ترتبط بنشر وتوصيل تلك المعلومات، إلا أن إتخاذ المنشأة لقرار الإفصاح عن تلك المعلومات ينبع من إدراكها تحقيق العديد من المنافع والمزايا من هذا الإفصاح والتي تفوق التكاليف المرتبطة به (قنديل، ٢٠١٦).

وقد تضمن الأدب المحاسبي العديد من النظريات (أو المداخل) التي تفسر دوافع أو حوافز الإدارة نحو الإفصاح عن الاستدامة. إذ تعتمد نظريات الشرعية القانونية، والاقتصاد السياسي، وأصحاب المصالح على افتراض وجود عقد اجتماعي بين المنشأة والمجتمع. وحتى تكتسب المنشأة شرعية البقاء

^{١٤} يشير نموذج الأعمال (Business Model) إلى الاستراتيجية التي تطبقها المنشأة لتكوين قيمة اقتصادية أو اجتماعية.

يجب أن يكون هناك تطابق إلى حد كبير بين القيم التي تتبناها وقيم المجتمع الذي تعمل فيه (Magness, 2006). وقد تقي المنشأة بمسئولياتها المجتمعية ويكون لها دور إيجابي في تحقيق الاستدامة، إلا أنها قد تواجه تهديدات في شرعية وجودها بسبب إخفاقها في الإفصاح عن الاستدامة بصورة ملائمة توضح مدى استجابتها لتوقعات المجتمع (Newson and Deegan, 2002).

وقد أدرك مديرو البنوك أن التركيز على الرفاهية المالية لأصحاب المصالح وحده غير كافٍ لتحقيق الشفافية والقابلية للمساءلة (Plumlee et al., 2015)، بل يتعين عليهم أن يهتموا أيضًا بقضايا الاستدامة كوسيلة معززة لسمعة البنك في المجتمع. وقد تعددت الدراسات التي تناولت المزايا أو المنافع المترتبة على إفصاح المنشآت عن أبعاد وقضايا الاستدامة. ويمكن بلورة هذه المزايا على النحو التالي:

أ. تحسين الشفافية، وتوضيح رؤية وأهداف المنشأة، وبالتالي التواصل الفعال مع أصحاب المصالح وترشيد قراراتهم (Shalihim et al., 2020).

ب. تكوين قيمة للمنشأة في الأجل الطويل، وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات التي تعكس الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة (Plumlee et al., 2015).

ج. اكتساب شرعية البقاء من خلال الإفصاح عن الالتزام بالقوانين والمتطلبات التنظيمية المتعلقة بقضايا الاستدامة (Magness, 2006).

د. إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في حالة دمج قضايا الاستدامة مع عملية اتخاذ القرارات. وبالتالي يمكن تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، وكذلك الفرص والتهديدات الخارجية والتعامل معها (KPMG, 2008).

هـ. زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين والمستثمرين في حالة التكامل بين الإفصاح المالي بالقوائم المالية مع الإفصاح غير المالي عن الاستدامة (Dhaliwal et al., 2012).

و. يؤدي دمج معلومات الاستدامة مع مقاييس الأداء إلى تطوير ممارسات المحاسبة الإدارية، وتحويل أساليب قياس وتقييم الأداء من مجرد وسيلة رقابية إلى نظام متكامل للتحسين المستمر (Adam and Forst, 2008).

ز. تحقيق ميزة تنافسية، وتحفيز العاملين، وجذب المزيد من رؤوس الأموال من خلال الإفصاح عن أنشطة الاستدامة التي تعكس اهتمام المنشأة بقضايا شركائها في النجاح (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، ٢٠١٦).

وفيما يتعلق بالجهود الدولية والمحلية لدعم الإفصاح عن الاستدامة، فإن الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة يحظى باهتمام كبير من جانب المنظمات المهنية الدولية، حيث أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين على أهمية إدراج معلومات الاستدامة ضمن التقارير السنوية لتقديم معلومات ملائمة، ويمكن الاعتماد عليها بشأن أداء المنشأة (IFAC, 2006).

وفي نفس السياق، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام ٢٠١٠ معيار الحوكمة رقم (٧) المتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. ويهدف المعيار السابق بصفة أساسية إلى تدعيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات المالية الإسلامية (ومنها البنوك)، والتأكيد على الإفصاح بصدق وشفافية بالنسبة لأصحاب المصالح في المؤسسة. وتنقسم ممارسات الإفصاح وفقاً لهذا المعيار إلى إفصاحات إلزامية (مثل الإيرادات والنفقات المخالفة للشريعة وإجراءات تجنبها، ورعاية العاملين، والزكاة)، وإفصاحات إختيارية (مثل القرض الحسن، والوقف)^{١٥} (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٠).

وقد أصدر مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) ٧٧ معياراً مبنية على مجموعات حسب كود التصنيف القطاعي للاستدامة (SICS) والذي طوره المجلس لهذا الغرض. ويتضمن كل معيار للمحاسبة عن الاستدامة مجموعة من عناصر المعلومات التي تمثل موضوعات الإفصاح المهمة نسبياً، كما يتضمن أهم المقاييس المحاسبية (الكمية أو الوصفية) التي تساعد على قياس وتقييم الأداء في كل جانب من جوانب القياس. وتجدر الإشارة إلى أن توجه مجلس معايير محاسبة الاستدامة نحو مراعاة أثر الاختلافات بين الصناعات على معايير الإفصاح هو استجابة لمطالب كل من الباحثين (e.g., Williams et al., 2011; Heinrichs et al., 2016)، وأصحاب المصالح بضرورة تجنب المعايير والإرشادات العامة (غير المتخصصة) للإفصاح عن الاستدامة، لأنها تتجاهل التباين بين مداخل وأبعاد الإفصاح عن الاستدامة نتيجة لاختلاف طبيعة صناعة المنشأة.

وبالنسبة للجهود المصرية في مجال دعم الإفصاح عن الاستدامة، فقد أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية مجموعة من القواعد والإرشادات لحث المنشآت المسجلة بالبورصة المصرية على إصدار تقرير متوازن عن الاستدامة، بحيث يشمل التقرير على إنجازات المنشأة في المجالات الاقتصادية والبيئية، والاجتماعية، وكذلك قيم ومبادئ المنشأة، والعلاقة بين استراتيجياتها والالتزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، ٢٠١٦).

^{١٥} يعرف الوقف على أنه حبس العين (الأصل) وعدم التصرف في ملكيتها مع صرف المنفعة على الموقوف عليه (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧).

ونظرًا لما تمثله الاستدامة من عامل مهم في تنمية المجتمع، فقد اتخذت الهيئة العامة للرقابة المالية بمصر مجموعة من الإجراءات للتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ على النحو التالي (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2020):

- تطوير المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية للشركات (Environmental, Social, Governance) من خلال التعاون بين مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار والبورصة المصرية ومؤسسة استناد اند بوركريسل .
- وضع أول قائمة لمراقبي البيئة الدوليين المستقلين لتمكين الجهات الراغبة في إصدار السندات الخضراء للاختيار من بين أعضاء تلك القائمة لتقييم واختبار المشروعات الخضراء الصديقة للبيئة.
- وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على مشروع قرار بإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام، لتسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام، وتكوين القاعدة المعلوماتية والبحثية اللازمة لمعاونة الهيئات والمنشآت على اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية في المحيط الإفريقي وفي منطقة الشرق الأوسط.
- انضمت الهيئة العامة للرقابة المالية لمبادرة "الاتفاق العالمي" للأمم المتحدة، لتصبح المؤسسة الحكومية رقم ٢٠٦ ضمن الهيئات والمؤسسات الحكومية على مستوى العالم المنضمة لتلك الاتفاقية، وثاني هيئة رقابية مالية بعد هيئة سوق المال بصربيا.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مفهوم الاستدامة يتضمن مجموعة من الأبعاد تمثل إطارًا نظريًا يمكن الاعتماد عليه لإصدار معايير القياس والإفصاح المحاسبي عن قضايا الاستدامة. كما أن الإفصاح عن الاستدامة له مردود إيجابي على قيمة المنشأة في الأجلين القصير والطويل، ويعكس مدى وفاء المنشأة بمسئولياتها المجتمعية. وتعددت المبادرات الدولية والمحلية لدعم الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة لتوفير المعلومات الملائمة لقرارات أصحاب المصالح في هذا المجال.

٦-٣ تحليل أثر الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي واشتقاق فرض

البحث

فيما يتعلق بمفهوم ومقاييس قيمة المنشأة، فقد أشارت المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧ إلى أن عملية التقييم هي تقدير قيمة حقوق الملكية للمنشأة محل التقييم في تاريخ محدد أخذًا في الاعتبار كافة الحقوق، والمزايا، والمتطلبات، والقيود التي تتعلق بحصة الملكية أيًا كان شكلها القانوني. كما عرفت المعايير السابقة

مفهوم القيمة على أنها المقابل المالي المقدر كسعر عادل للمنشأة محل التقييم. ويكون هذا التقدير بناءً على مجموعة من الافتراضات المستقبلية يتم توظيفها وفقاً لأساليب التقييم المناسبة، وفي ضوء الغرض من التقييم. ومن أهم تلك الافتراضات المستقبلية افتراض استمرارية المنشأة ككيان قائم ومستمر في أعماله، وأن هناك قدرة لدى هذا الكيان على توليد المنافع المستقبلية من خلال الاستخدام الأمثل لأصوله، فيما عدا حالات التصفية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٧).

وتعتبر الأسعار السوقية للأسهم ملخصاً للنتائج الاقتصادية لنشاط المنشأة، وبالتالي يمكن الاعتماد على تلك الأسعار عند تقدير القيمة السوقية للمنشأة. ويمكن قياس قيمة المنشأة من خلال نماذج مختلفة حسب كلٍ من مستوى ومدخلات عملية القياس. فعلى سبيل المثال؛ اعتمدت بعض الدراسات (e.g., Benson and Davidson, 2009) على استخدام نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لصافي الأصول كقياس لسوقي لقيمة المنشأة. وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح، فإن هذا يعني أن توقعات المتعاملين في السوق متفائلة بشأن الأرباح المستقبلية للمنشأة، مما ينعكس إيجاباً على القيمة المقدرّة للمنشأة.

ومن ناحية أخرى، تعتمد غالبية البحوث المحاسبية المعاصرة (Crisostomo et al., 2011; Harum et al, 2020)، على مقياس Tobin's Q كقياس لسوقي لقيمة المنشأة وهو عبارة عن نسبة مجموع كلٍ من: القيمة السوقية للأسهم العادية والقيمة الدفترية للالتزامات إلى القيمة الدفترية للأصول. ويفضل معظم الباحثين مقياس Tobin's Q في تقدير قيمة المنشأة لأنه أكثر ملاءمة من وجهة نظر المستثمرين وأصحاب المصالح مقارنة بالمقاييس التي تركز على الربحية والأداء التشغيلي فقط للمنشأة.

وبالإضافة إلى ما سبق، يعتبر مقياس Tobin's Q من المقاييس طويلة الأجل التي تتناسب مع طبيعة آثار أنشطة الاستدامة التي قد تتطلب من المنشآت التضحية بالأرباح في الأجل القصير لتحقيق أهداف بيئية واجتماعية وتكوين القيمة في الأجل الطويل (Servaes and Tamayo, 2013).

وبشأن الإطار النظري للإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية، فقد تعرضت الأطر المفاهيمية التقليدية للمحاسبة المالية للإنقاذ لكونها لا تتضمن المعايير والإرشادات الكافية لأغراض المساءلة والمحاسبة عن أنشطة الاستدامة بالمنشآت. ويظهر ذلك جلياً في تجاهل النماذج التقليدية للتقارير المالية الكثير من التكاليف البيئية والاجتماعية التي قد تفرضها المنشأة على المجتمع الذي تعمل فيه، وكذلك التعامل مع بعض الموارد البيئية (مثل الماء والهواء)، على أنها غير محدودة العرض ومجانية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المقاييس المحاسبية التقليدية (مثل صافي الربح) لا تعكس الآثار الضارة على مدى استدامة ثروات الأرض بسبب التقدم الصناعي للمنشأة (Gray, 2006).

وقد أشار (Harun et al. (2020) إلى أنه في مجال الإفصاح المحاسبي توجد بعض النظريات الغربية (المتداخلة مع بعضها البعض) مثل نظرية الوكالة، ونظرية الإشارة، ونظرية أصحاب المصالح، والنظرية الشرعية، والتي جاءت متوافقة إلى حد ما مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي يمكن الاعتماد على تلك النظريات في تفسير وتحليل العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي. كما أشار (Abhayawamsa and Abeysekera (2009) إلى أنه وفقاً لنظريتي الإشارة وأصحاب المصالح فإن المستثمرين يعتمدون على المعلومات التي تفصح عنها المنشأة للتغلب على المشاكل الناتجة عن عدم التماثل في المعلومات، والتعارض بين المصالح. إذ أن الإشارات الجيدة التي ترسلها الإدارة لأصحاب المصالح تساعد على إظهار جودة آليات الحوكمة، وتخفيض تعارضات الوكالة بما ينعكس إيجاباً على القيمة المقدرّة للمنشأة.

ونظراً لعدم إتفاق الباحثين على إطار نظري يحدد نوعية وعدد عناصر الاستدامة الواجب على البنوك الإسلامية أن تفصح عنها، فقد قام معظم الباحثين بتطوير مؤشرات الإفصاح الخاصة بهم والتي تلائم طبيعة أبحاثهم، بما يصعب معه تعميم ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج. فعلى سبيل المثال، طور (Maali et al. (2003) مؤشراً لقياس مستوى إفصاح البنوك الإسلامية عن مسؤولياتها الاجتماعية. وقد توصل هؤلاء الباحثون إلى وجود تباين كبير بين البنوك الإسلامية بشأن مستوى الإفصاح الاختياري عن مسؤولياتها الاجتماعية، علاوةً على انخفاض المستوى العام للإفصاح الذي بلغ 35% من إجمالي المستوى المتوقع حسب المؤشر المقترح. ويعتبر من إسهامات الدراسة الحالية هو تطوير مؤشر للإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية. وبالتالي فإن إستيفاء البنك الإسلامي لعناصر المؤشر المقترح يساعد على طمأنة المستثمرين بأن أموالهم تُدار وفقاً لأحكام الشريعة، كما يساعد على توفير المعلومات الملائمة لقرارات أصحاب المصالح في البنك.

ولقد توصل العديد من الدراسات السابقة (e.g., Alotaibi and Hussainey, 2016; Lourenco et al., 2012)، إلى أن الإفصاح المحاسبي الاختياري له مردود إيجابي على توقعات أصحاب المصالح بشأن القيمة المقدرّة للمنشأة. ورغم تزايد حجم وقيمة عمليات البنوك الإسلامية، إلا أنه يوجد عدد محدود من الدراسات التي تناولت محددات ونتائج الإفصاح عن الاستدامة في سياق هذا القطاع.

وقد اختبر النابلسي وآخرون (2018) أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى البنوك الإسلامية العاملة بالأردن. وقد توصل هؤلاء الباحثون إلى

أن الإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تخص العاملين، والبيئة، والعملاء، والمجتمع يوصل رسائل مهمة لأطراف ذات العلاقة بالبنك والتي تجعله مميزاً عن باقي منافسيه من البنوك الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن الدراسة السابقة اعتمدت على عينة صغيرة جداً شملت أربعة بنوك إسلامية أردنية، وبالتالي يصعب تعميم ما توصلت إليه من نتائج.

وتناول (Platonova et al., 2018) العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي للبنوك الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤. وتوصل الباحثون إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي المستقبلي للبنوك الإسلامية، أي أن أنشطة الاستدامة الحالية التي تتبناها البنوك الإسلامية لها تأثير طويل الأجل على الأداء المالي لتلك البنوك. وفي نفس السياق، اختبر (Harun et al., 2020) محددات نتائج الإفصاح عن الاستدامة بالبنوك الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد اعتمد هؤلاء الباحثون على مؤشر للإفصاح لتحليل محتوى القوائم والتقارير المالية لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة ما بين ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤. وتوصلت الدراسة السابقة إلى أن الإفصاح عن الاستدامة له تأثير سلبي على قيمة البنك، إذ أن الإفصاح المبالغ فيه من البنوك الإسلامية الخليجية عن قضايا الاستدامة قد يؤدي على زيادة عدم التأكد وإثارة المخاوف لدى المستثمرين بشأن الأداء المستقبلي المتوقع، وبالتالي التأثير السلبي على القيمة المقدرة للبنك.

ويتضح من الاستقراء السابق للدراسات المحدودة التي اختبرت أثر الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي وجود تعارض بين نتائج تلك الدراسات. فمن ناحية، توصلت بعض الدراسات (e.g., Hassan et al., 2009; Harun et al., 2020) إلى أن الإفصاح عن الاستدامة يؤثر سلباً على قيمة البنوك الإسلامية (وغيرها من المنشآت). ورغم أن نتائج تلك الدراسات تعتمد بشكل كبير على كل من طبيعة الإفصاحات المقدمة من البنوك، وعلى نوعية المقدر Proxy المستخدم كمقياس تقريبي لقيمة البنك، إلا أنها تشير إلى ضعف الحافز المالي الذي يحث البنوك الإسلامية على تقديم المزيد من المعلومات عن أنشطتها المتعلقة بالاستدامة. ومن ناحية أخرى؛ توصلت عدة دراسات إلى أن الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة له مردود إيجابي معنوي على قيمة المنشآت بصفة عامة (Gray et al., 2006; Dhaliwal et al., 2011; Alotaibi and Hussainey, 2016) وعلى البنوك الإسلامية بصفة خاصة (النايلسي، ٢٠١٨؛ Platonova et al., 2018).

وبناءً على ما سبق، يتوقع الباحث وجود تأثير معنوي لمستوى الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي، وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة في صورته البديلة على النحو التالي:
فرض الدراسة: "يؤثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي".

٦-٤ الدراسة التطبيقية

لاختبار فرض البحث عملياً اعتمد الباحث على مدخل تحليل المحتوى لعينة من التقارير المالية والمواقع الالكترونية للبنوك الإسلامية المسجلة ببورصات الأوراق المالية العربية. وتتضمن إجراءات الدراسة التطبيقية ما يلي:

- مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات.
- أدوات وإجراءات الدراسة.
- قياس متغيرات الدراسة.
- نموذج البحث.
- تحليل ومناقشة النتائج.

٦-٤-١ مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك الإسلامية العربية العاملة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨ البالغ عددها ١٦٤ مصرفاً عربياً إسلامياً بالكامل^{١٦}. ونظراً لإكتمال الهيكل الأساسي لمعايير الصناعة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في نهاية عام ٢٠١٥، حيث يتكون هذا الهيكل من خمسة مجالات أساسية (المعايير الشرعية، والمعايير المحاسبية، ومعايير المراجعة، ومعايير الحوكمة، والمعايير الأخلاقية)، ولذلك تم إختيار عام ٢٠١٦ كبداية لتحليل بيانات عينة الدراسة بإعتبارها أول سنة لتطبيق المعايير السابقة من قبل البنوك الإسلامية. ويساعد إجراء التحليل على مدار ثلاث سنوات في الحصول على صورة أكثر وضوحاً عن المتغيرات محل الدراسة. وقد تم إختيار عينة الدراسة وفقاً للمعايير التالية:

(أ) أن يكون البنك (وفروعه) إسلامي بالكامل وبالتالي تم استبعاد البنوك الإسلامية التي تعتبر فروعاً لبنوك تقليدية.

(ب) أن يكون متاحاً عن البنك الإسلامي القوائم والتقارير المالية والبيانات اللازمة لقياس المتغيرات خلال سنوات الدراسة.

^{١٦} (اتحاد المصارف العربية (https://uabonline.org).

(ج) أن تكون أسهم البنك الإسلامي مسجلة ببورصة الأوراق المالية، حتى يمكن الحصول على السعر السوقي للسهم.

ونظراً لإستبعاد البنوك الإسلامية التي تعتبر فروغاً لبنوك تقليدية، وكذلك البنوك الإسلامية المملوكة للدولة ولا يتداول أسهمها في البورصة، فقد اشتملت العينة النهائية على ٢٥ بنكاً إسلامياً عربياً خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) بإجمالي ٧٥ مشاهدة عن ممارسات الإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية العاملة بمصر وبعض الدول العربية كما هو ظاهر بالملحق رقم (١). ولتحليل مستوى ومحتوى الإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية المكونة للعينة، اعتمد الباحث على التقارير المالية السنوية، أو تقارير الاستدامة، أو تقارير المسؤولية الاجتماعية، أو تقرير مجلس الإدارة للحصول على البيانات الخاصة بعناصر معلومات مؤشر الاستدامة. كما تم الحصول على البيانات الخاصة بمفردات الدراسة عن طريق قاعدة بيانات البنوك العالمية (Bank Scope)، والمواقع الالكترونية للبنوك الإسلامية، وبورصات الأوراق المالية، والمواقع الالكترونية الموثوق بها لتداول المعلومات والأسعار السوقية للأسهم (مثل ذلك: Mubasher.com; Invest.com).

٦-٤-٢ أدوات وإجراءات الدراسة

لتحديد مستوى ومحتوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة في البنوك الإسلامية، قام الباحث بتطوير مؤشر للإفصاح إستناداً إلى المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) باعتبارها معايير مشتقة من النصوص الشرعية الواردة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وما تناولته المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) بشأن استدامة البنوك كقطاع مالي متخصص، بالإضافة إلى أهم الدراسات السابقة في هذا المجال (e.g., Farook et al., 2011; Maali et al., 2006). وتتضمن قائمة عناصر المعلومات التي يتكون منها المؤشر المقترح إحدى وعشرين عنصراً للمعلومات التي من المتوقع أن يؤدي الإفصاح عنها إلى زيادة منفعة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات أصحاب المصالح، فضلاً عن التوافق مع متطلبات الممارسات الدولية بشأن الاستدامة، والقوانين والقواعد التنظيمية الحاكمة لمجال عمل البنوك الإسلامية.

وتدرج عناصر المعلومات التي يتكون منها المؤشر تحت خمس مجموعات (أو جوانب) رئيسية هي: الإلتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتأمين قواعد البيانات وإدارة المخاطر، والشمول المالي والتنمية الاقتصادية، ودمج عوامل الإستدامة في تحليل الإئتمان، وأخلاقيات الأعمال. وتعتمد المجموعة الأولى من عناصر المعلومات بصفة أساسية على المتطلبات الواجب على البنوك استيفائها حتى تتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية، وبالتالي إكتساب ثقة أصحاب المصالح في البنك،

وتحقيق الميزة التنافسية التي تفتقدها البنوك التقليدية، وبما يدعم الاستدامة بصورة غير مباشرة. وتعتبر باقي عناصر المعلومات عن مزيج من بنود الإفصاح الإلزامية والاختيارية التي تؤثر بصورة مباشرة على الاستدامة والمتعلقة بأثر العمليات المصرفية على تأمين قواعد البيانات، وإدارة المخاطر، والشمول المالي، وأخلاقيات الأعمال، وأبعاد الاستدامة البيئية والاجتماعية. ويوضح الجدول رقم (١) قائمة المؤشر المقترح لقياس مستوى ومحتوى الإفصاح عن الاستدامة بالبنوك الإسلامية.

٦-٤-٣ قياس متغيرات الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من متغير مستقل ومتغير تابع ومجموعة من المتغيرات الرقابية، وذلك على النحو التالي:

أ- المتغير المستقل: مستوى الإفصاح عن الاستدامة

بناء على مؤشر الإفصاح عن الاستدامة السابق تطويره قام الباحث بتحليل محتوى التقارير المالية والمواقع الالكترونية للبنوك الإسلامية محل عينة الدراسة لتحديد عناصر المعلومات المفصوح عنها بشأن الاستدامة. وقد اعتمد الباحث على نظام التسجيل الثنائي (Dichotomous Scoring system)، بحيث يأخذ العنصر القيمة (واحد) إذا أفصح البنك عنه، والقيمة (صفر) إذا لم يقم البنك بالإفصاح عنه. وقد تم استخدام هذا النظام في عدة دراسات سابقة متعلقة بالإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية (e.g., Harun et al., 2020). وقد تم تحديد مؤشر الإفصاح عن الاستدامة لكل بنك من البنوك محل العينة من خلال المعادلة التالية:

$$SUSDIS = \frac{\sum_{i=1}^{nj} X_{ij}}{nj}$$

حيث أن:

SUSDIS = مؤشر الإفصاح عن الاستدامة.

X_{ij} = قيمة البند i للبنك j .

n_j = إجمالي عدد البنود للبنك j

وبناءً على ما سبق، فإن مدى الإفصاح عن الاستدامة لكل بنك تم التعبير عنه في صورة نسبة مئوية تتراوح من صفر % (إذا لم يفصح البنك عن أى عنصر) إلى ١٠٠% (إذا أفصح البنك عن جميع العناصر السابقة بصورة تفصيلية) من خلال حساب متوسط قيمته على مدار سنوات الدراسة الثلاث. وتمثل قيمة مؤشر الإفصاح SUSDIS المحسوبة لكل بنك المتغير المستقل.

جدول (١) مؤشر الإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية

عناصر الإفصاح	الموضوع
<p>١- موارد ومصارف أموال الزكاة.</p> <p>٢- قواعد احتساب أموال الزكاة بالنسبة للبنك وللمساهمين.</p> <p>٣- مقدار وإجراءات منح القروض الحسنة والصدقات .</p> <p>٤- الإجراءات الشرعية للتعامل مع العملاء المتعثرين.</p> <p>٥- طبيعة وأسباب حدوث المعاملات المخالفة للشرعية.</p> <p>٦- الإجراءات المتبعة لتجنب تكرار حدوث المعاملات المخالفة للشرعية.</p> <p>٧- رأي الهيئة الشرعية حول مدى التزام البنك بأحكام الشرعية.</p> <p>٨- برامج تدريب العاملين على الالتزام بأحكام الشرعية.</p>	<p>أولاً: الإلتزام بمبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية</p>
<p>٩- الأضرار الناتجة عن الدخول غير المصرح به وإختراق قواعد البيانات.</p> <p>١٠- وصف المدخل المتبع في تحديد ومواجهة مخاطر تأمين قواعد البيانات.</p> <p>١١- تصنيف البنك حسب المؤشرات الرسمية للقطاع المصرفي (من حيث الإستدامة، وتعقيد وتكامل العمليات).</p> <p>١٢- وصف المدخل المتبع في دمج نتائج إختبارات التحمل المصرفي^{١٧} في خطط كفاية رأس المال، واستراتيجيات وأنشطة البنك.</p>	<p>ثانياً: تأمين قواعد البيانات وإدارة المخاطر</p>

^{١٧} تعتبر إختبارات التحمل المصرفي أو إختبارات الضغط Bank stress tests أداة هامة لإدارة المخاطر من قبل البنوك كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر حيث أصبحت هذه الإختبارات في السنوات الأخيرة من أهم أدوات السلامة الاحترازية على المستوى الكلي والجزئي بالقطاع المصرفي لأنها توفر صورة عما ستكون عليه أوضاع البنوك في ظل ظروف (سيناريوهات) اقتصادية صعبة لكنها ممكنة الحدوث (مثل الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية). ويتيح هذا للسلطات الرقابية والمديرين تقييم قدرة البنوك على مقاومة الصدمات الاقتصادية والمالية واتخاذ التدابير اللازمة كتدعيم لرأس المال، وتعديل الاجراءات التشغيلية ووضع خطط الطوارئ المناسبة (حنيفة وعبد الملك، ٢٠١٤).

<p>١٣- المبالغ المخصصة للمشاركة في التنمية الإقتصادية وتمويل المشروعات الصغيرة.</p> <p>١٤- التسهيلات المصرفية المخصصة للشمول المالي ورعاية العملاء غير المؤهلين للحصول على الخدمات البنكية.</p> <p>١٥- عدد المشاركين في برامج محو الأمية المالية من المناطق التي لا تغطيها الخدمات البنكية.</p>	<p>ثالثاً: الشمول المالي والتنمية الإقتصادية</p>
<p>١٦- عرض وتصنيف القروض التجارية والصناعية حسب القطاعات التي يمولها البنك.</p> <p>١٧- وصف المدخل المستخدم في دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكومية في تحليل الائتمان.</p> <p>١٨- قيمة وطبيعة التمويل المقدم إلى حماية البيئة وخدمة المجتمع.</p>	<p>رابعاً: دمج عوامل الإستدامة في تحليل الائتمان</p>
<p>١٩- مقدار الخسائر النقدية الناتجة عن المخالفات القانونية بسبب الغش، والتداول من الداخل، والتلاعب في الأسواق، والمخالفات الأخرى لقوانين ومتطلبات القطاع المالي.</p> <p>٢٠- إجراءات وسياسات الإبلاغ عن المخالفات.</p> <p>٢١- برامج تدريب العاملين على الإلتزام بأخلاقيات الأعمال وقواعد السلوك المهني.</p>	<p>خامساً: أخلاقيات الأعمال</p>

ب- المتغير التابع: قيمة البنك الإسلامي

اعتمد الباحث على مقياس Tobin's Q كمقدر لقيمة البنك الإسلامي بإعتباره من أشهر المقاييس السوقية المستخدمة في هذا الشأن. وقد تم إحتساب قيمة Tobin's Q من خلال نسبة مجموع كل من القيمة السوقية للأسهم العادية والقيمة الدفترية للإلتزامات إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول. وقد تم إحتساب القيمة السوقية للأسهم العادية من خلال ضرب عدد الأسهم القائمة في متوسط سعر السهم السوقى للبنك بعد إصدار القوائم المالية بثلاثة شهور (Servaes and Tamayo, 2013).

ج- المتغيرات الرقابية

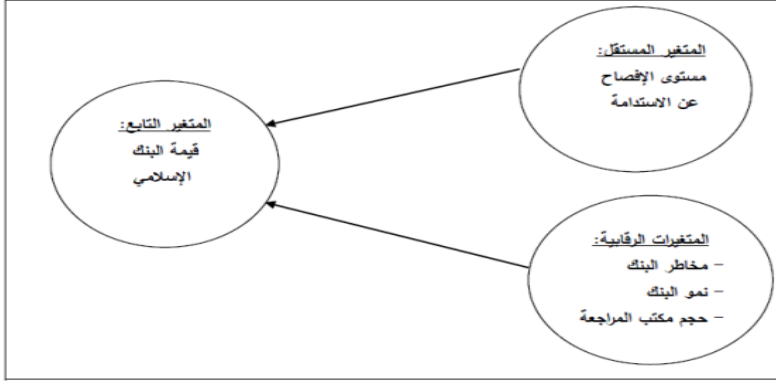
تشير المتغيرات الرقابية إلى بعض العوامل التي قد تؤثر على المتغير التابع (قيمة البنك)، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، ويتم إضافتها لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتدعيم المقدرة التفسيرية للنموذج. ويتضح من تحليل الدراسات السابقة (e.g., Nobanee and Ellili, 2016; Harun et al., 2020)، أن أهم المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر على قيمة البنك الإسلامي هي؛ مخاطر البنك (معبّرًا عنها بالرفع المالي)، ونمو البنك، وحجم مكتب المراجعة. ويوضح الجدول رقم (٢) طريقة قياس متغيرات الدراسة.

جدول (٢) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغيرات	الاختصار	طريقة القياس
المتغير المستقل: مؤشر الإفصاح عن الاستدامة في البنك الإسلامي	SUSDISC	ناتج قسمة عدد عناصر المعلومات التي أفصح عنها كل بنك على الحد الأقصى لعناصر المعلومات المتوقع الإفصاح عنها.
المتغير التابع: قيمة البنك الإسلامي	Tobin's Q	نسبة مجموع كل من القيمة السوقية للأسهم العادية والقيمة الدفترية للإلتزامات إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول (Servaes and Tamayo, 2013).
المتغيرات الرقابية: مخاطر البنك نمو البنك	RISK Growth	نسبة الديون إلى إجمالي أصول البنك في نهاية الفترة (Harun et al., 2020). نسبة التغير في إيرادات نشاط العام الحالي عن العام السابق، وقد تم تحديد وسيط النسبة السابقة كنقطة فاصلة بين البنوك ذات النمو المرتفع (تأخذ القيمة ١) والبنوك ذات النمو المنخفض (تأخذ القيمة صفر) (Nobanee and Ellili, 2016).
حجم مكتب المراجعة	Audit	متغير وهمي يأخذ (١) إذا كان مكتب المراجعة شريكًا مع أحد المكاتب الأربعة الكبرى (Big 4) أو صفر) بخلاف ذلك.

٦-٤-٤ نموذج البحث وأدوات التحليل الإحصائي

يمكن توضيح نموذج العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي من خلال الشكل رقم (١) على النحو التالي:



شكل رقم (١) نموذج البحث

المصدر: إعداد البحث

ولإختبار فرض البحث تم صياغة معادلة الإنحدار الخطي المتعدد التالية:

$$\text{Tobin's } Q_m = \beta_0 + \beta_1 \text{ SUSDISC} + \beta_2 \text{ RISK} + \beta_3 \text{ Growth} + \beta_4 \text{ Audit} + \epsilon$$

حيث أن:

$Tobin's Q_m$ = قيمة البنك الإسلامي، حيث $m = 1, 2, 3 \dots$

$\beta_1 \dots \beta_3$ = معاملات الانحدار

SUSDISC = مستوى الإفصاح عن الاستدامة

RISK = مخاطر البنك

Growth = نمو البنك

Audit = حجم مكتب المراجعة

ϵ = الخطأ

ويتضح من نموذج الإنحدار السابق، أنه يتضمن مؤشراً لقياس مستوى الإفصاح عن الاستدامة في البنك الإسلامي، كما يضم النموذج متغيرات تجمع بين الأبعاد المالية للبنك (كالمخاطر، والنمو)، والأبعاد غير المالية (حجم مكتب المراجعة).

وللتحقق من إنتفاء مشكلة الارتباط الذاتي (أو الإزدواج الخطي) بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية، تم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor. ويتضح من الجدول رقم (٣) أن قيم معامل (VIF) لم تتجاوز (٥) لكل متغير من المتغيرات، كما أن قيمة معامل Tolerance أكبر من 0.05 وبالتالي فإن النموذج لا توجد به المشكلة السابقة لأن الارتباط بين المتغيرات ضعيف وليس له دلالة إحصائية. ويدل هذا على ملاءمة النموذج في تفسير أثر المتغير المستقل على التابع.

جدول (٣) إحصائيات الارتباط الذاتي

متغيرات النموذج	VIF	Tolerance
مستوى الإفصاح عن الاستدامة	1.702	.58
مخاطر البنك	1.081	.93
نمو البنك	1.046	.96
حجم مكتب المراجعة	1.617	.62

٦-٤-٥ الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الإفصاح عن الاستدامة، ومخاطر البنك، ونمو البنك، وحجم مكتب المراجعة.

جدول (٤) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
قيمة البنك الإسلامي	.9895	.08656	.82	1.16
مستوى الإفصاح عن الاستدامة	.6152	.15416	.38	.90
مخاطر البنك	.8664	.03879	.75	.95
نمو البنك	.5333	.50225	.000	1.00
حجم مكتب المراجعة	1.2933	.51395	.000	1.00

اعتمادًا على نتائج الجدول السابق، وعلى نتائج تحليل محتوى التقارير المالية والمواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة الواردة بالملحق رقم (١) يتضح للباحث الجوانب الهامة التالية:

أ- بلغ متوسط مؤشر الإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية محل عينة الدراسة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) ما يعادل ٦٢% تقريبًا، وتوجد اختلافات كبيرة نسبيًا بين مستويات الإفصاح بين البنوك تتراوح ما بين ٣٨% (الحد الأدنى) إلى ٩٠% (الحد الأقصى). وتتسق هذه النسبة (إلى حد ما) مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بقياس مستوى الإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية العربية. فعلى سبيل المثال، كشفت النتائج التي توصل إليها Hassan and Harahap (2010) إلى أن مستوى إفصاح البنوك الإسلامية كان فوق المتوسط حيث تتراوح ما بين (٢٠% - ٨٠%). وفي المقابل، تتعارض نتيجة الدراسة الحالية مع النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة (e.g., Farook et al., 2011; Harun et al., 2020) التي أشارت إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن الاستدامة (أو المسؤولية الاجتماعية) في البنوك الإسلامية. ويرى الباحث أن التفاوت السابق بين مستويات الإفصاح يرجع بصفة أساسية إلى إختلاف عناصر مؤشرات الإفصاح المستخدمة في الدراسات المشار إليها أعلاه، فضلاً عن الطبيعة الاختيارية لكثير من بنود الإفصاح، والتي لا يوجد إلزام قانوني على البنوك الإسلامية بتقديمها.

ب- رغم أن مجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة (SASB) يطالب البنوك بالإفصاح عن الأضرار الناتجة عن الدخول غير المصرح به وإختراق قواعد البيانات، إلا أنه لم يفصح أي بنك بالعينة عن هذا العنصر. وقد يرجع ذلك إلى تخوف إدارة البنك من التأثير السلبي للإفصاحات السابقة على ثقة المستثمرين في قدرة البنك على تأمين الممتلكات وقواعد البيانات.

ج- يتضح للباحث من تحليل محتوى التقارير المالية وجود ندرة في إفصاحات البنوك الإسلامية موضوع الدراسة عن إجراءات التعامل مع العملاء المتعثرين، مخالفين بذلك مقاصد الشريعة ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إذ أن الشريعة الإسلامية تحث على إهمال المتعثرين ماليًا (إذا لم يكن مماطلاً) إلى أن يبسر الله عليه، مع عدم تحميله بفوائد تزيد عن أصل الدين، والحفاظ على كافة حقوق البنك وما يتحملة من مصاريف إدارية. يقول الله تعالى "وَأِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ"^{١٨}. وفي المقابل، تفصح غالبية البنوك الإسلامية عن العناصر التالية: موارد ومصارف الزكاة، وقواعد احتساب أموال الزكاة على البنك والمساهمين، ومقدار وإجراءات منح القروض الحسنة والصدقات، ورأي الهيئة الشرعية حول مدى التزام البنك بأحكام الشريعة.

^{١٨} سورة البقرة (الآية ٢٨٠)

د- بلغ مستوى إفصاح البنوك محل العينة عن مدى إلزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ٦٩%، ورغم أنها نسبة فوق المتوسط إلا أنها لا تقابل تطلعات المستثمرين الذين قد يضحوا بجزء من العائد المادي في مقابل الإطمئنان على أن رؤوس أموالهم تُدار في ظل توافق كامل مع أحكام الشريعة.

ويوضح الجدول رقم (٥) معاملات إرتباط بيرسون بين المتغير المستقل (الإفصاح عن الاستدامة) والمتغير التابع (قيمة البنك) والمتغيرات الرقابية.

جدول (٥) مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

Variable		TobinQ	SusDics	Risk	Growth	AUDIT
TobinQ	Pearson Correlation	1	.328**	.328**	.422**	.095
	Sig. (2-tailed)		.004	.004	.000	.417
SusDics	Pearson Correlation	.328**	1	-.210	.076	.202
	Sig. (2-tailed)	.004		.071	.514	.083
Risk	Pearson Correlation	.328**	-.210	1	.135	-.058
	Sig. (2-tailed)	.004	.071		.250	.619
Growth	Pearson Correlation	.422**	.076	.135	1	-.155
	Sig. (2-tailed)	.000	.514	.250		.185
AUDIT	Pearson Correlation	.095	.202	-.058	-.155	1
	Sig. (2-tailed)	.417	.083	.619	.185	
	N	75	75	75	75	75

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتضح من الجدول السابق وجود إرتباط إيجابي ومعنوي بين قيمة البنك الإسلامي وكل من مستوى الإفصاح عن الاستدامة، والمخاطر التي يتعرض لها البنك، ونمو البنك عند مستوى معنوية ١%. بينما لا يوجد إرتباط معنوي بين قيمة البنك الإسلامي وحجم مكتب المراجعة.

٥-٥ نتيجة إختبار فرض البحث

استهدف فرض الدراسة إختبار مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي. ويتضمن فرض البحث المطلوب إختباره وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح وقيمة البنك الإسلامي في ظل وجود عدد من المتغيرات الرقابية وهي؛ مخاطر البنك، ونمو البنك، وحجم مكتب المراجعة. ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات	معاملات الانحدار β	قيمة t	مستوى المعنوية	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (.05)
ثابت النموذج	.113	.566	.566	-----
مستوى الإفصاح عن الاستدامة	.255	3.749	.000	ذو تأثير معنوي موجب
مخاطر البنك	.826	3.834	.000	ذو تأثير معنوي موجب
نمو البنك	.057	3.502	.000	ذو تأثير معنوي موجب
حجم مكتب المراجعة	-.021	-1.03	.305	ليس له تأثير معنوي
معامل التحديد $R^2 = .40$				
معامل التحديد المعدل $\text{Adjusted } R^2 = .36$				
قيمة F المستخرجة من جدول ANOVA = 11.49				
مستوى معنوية النموذج (F sig.= 0.00)				

تبين للباحث من تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط في ظل عدم وجود أي من المتغيرات الرقابية معنوية النموذج (sig.= 0.04) الذي يحتوي على المتغير المستقل فقط (الإفصاح عن الاستدامة) في تفسير التغير في قيمة البنك الإسلامي. ويوضح الجدول رقم (٦) زيادة معنوية نموذج الدراسة (sig.= 0.00)، كما يتضح أن معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted } R^2$) بلغ حوالي ٣٦%، مما يعني أن الإفصاح عن الاستدامة (في ظل وجود المتغيرات الرقابية) يفسر حوالي ٣٦% من التغيرات في قيمة البنك الإسلامي.

وبالنسبة لفرض البحث، فقد جاءت نتيجة تحليل الانحدار متسقة مع تحليل الارتباط السابق الإشارة إليه بشأن وجود علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي، حيث بلغت إحصائية الإختبار (t) 3.749 بإشارة معامل الانحدار موجبة، وبمستوى

معنوية ($\text{sig.} = 0.00$) وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول ($\text{sig.} = 0.05$). وتتفق النتيجة السابقة مع ما توصل إليه بعض الدراسات السابقة (النابلسي، ٢٠١٨؛ Platonova et al., 2018) بشأن وجود تأثير إيجابي معنوي للإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي، حيث يساعد الإفصاح عن قضايا وأبعاد الاستدامة على تعزيز سمعة البنك الإسلامي لدى أصحاب المصالح واكتساب ثقتهم مما ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية المقدرة للبنك. وبالتالي تم قبول فرض الدراسة في صورته البديلة، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية ومعنوية ($\text{sig.} = 0.00$) بين قيمة البنك الإسلامي والمخاطر معبراً عنها بدرجة الرفع المالي للبنك. كما إتضح من النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي ($\text{sig.} = 0.00$) لدرجة نمو الإيرادات على قيمة البنك الإسلامي. وفي المقابل، لم يجد الباحث تأثيراً معنوياً لحجم مكتب المراجعة على قيمة البنك الإسلامي. وبالتالي يتضح للباحث مما سبق وجود تأثير معنوي لبعض محددات البنك التنظيمية والسوقية (مثل المخاطر، والنمو) على قيمة البنك الإسلامي، وذلك اتساقاً مع توصل إليه (Nobanee and Ellili, 2016). وفي المقابل، تتعارض النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة (Harun et al., 2020) بشأن عدم وجود تأثير معنوي لمخاطر البنك (كمتغير رقابي) على قيمة البنك الإسلامي.

وإجمالاً، يرى الباحث أن نتائج البحث الحالي جاءت متسقة مع ما أشارت إليه نظريتي الإشارة وأصحاب المصالح بأن الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة يمثل إشارات جيدة تساعد على إكتساب ثقة أصحاب المصالح مما ينعكس إيجاباً على تكوين القيمة في الأجلين القصير والطويل. ويرى الباحث أنه يتعين مراعاة المحددات أو الخصائص السوقية والتنظيمية للبنك الإسلامي عند دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي، وذلك لضبط العلاقة بين متغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة) من خلال تضمين نموذج الدراسة العوامل الأخرى التي قد تؤثر على القيمة بخلاف مستوى الإفصاح المحاسبي.

٥-٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

يمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي، وهو ما يعكس وعي أصحاب المصالح (خاصة المستثمرين) بأهمية تكامل معلومات الاستدامة مع المعلومات المالية للتقييم الشامل لأداء البنك. وبالتالي فإن الإفصاح عن الاستدامة يكون له مردود إيجابي على القيمة السوقية المقدره للبنك الإسلامي. كما يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لبعض الخصائص التنظيمية والسوقية (مثل المخاطر، والنمو) على قيمة البنك الإسلامي.
- رغم أن البنوك الإسلامية تقدم بعض المنتجات المصرفية المتميزة (مثل الزكاة، والقرض الحسن، والوقف) والتي تساهم بشكل فعال في تحقيق المجال الاجتماعي للاستدامة، إلا أنه مازالت تلك البنوك لا تقوم بدورها الاجتماعي وفقاً لمتطلبات الشريعة، حيث تقدم تلك البنوك مساهمات محدودة لتمويل المشروعات الصغيرة، وغيرها من الفئات المحرومة من الخدمات المصرفية. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن معظم البنوك الإسلامية لا تصح عن طبيعة وأسباب حدوث المعاملات المخالفة للشريعة، وما هي الإجراءات المتبعة لتجنب تكرار حدوث هذه المخالفات.
- تعمل البنوك الإسلامية في مصر في ظل بنية تحتية ضعيفة مقارنة ببنية البنوك الإسلامية العاملة في مجلس التعاون الخليجي، إذ لا توجد هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي المصري لمراقبة الأعمال المصرفية لتلك البنوك من الناحية الشرعية.

وفي ضوء ما إنتهى إليه البحث من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة حث القائمين على إدارة البنوك الإسلامية بأهمية تحقيق التكامل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات البيئية والاجتماعية حتى تكون أعمالها ذات طبيعة مستدامة، وبالتالي تحقق القيمة في الأجلين القصير والطويل.
- أهمية قيام الجهات المعنية بتنظيم عمل البنوك الإسلامية بوضع الآليات التي تحفز هذه البنوك على الإلتزام بالمعايير والارشادات الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بشأن الإفصاح عن الاستدامة.
- ضرورة الإهتمام بالآليات التي تدعم إفصاح البنوك الإسلامية عن الاستدامة مثل؛ توعية المستثمرين (وغيرهم من أصحاب المصالح في البنك) بأضرار التركيز على العائد المادي فقط،

وكذلك مراعاة التأهيل العلمي والعملية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، مع ضمان الإستقلال التنظيمي لها داخل البنك الإسلامي.

وبناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات، يقترح الباحث إجراء بحوث مستقبلية في المجالات التالية:

- أثر طبيعة البنك (إسلامي أو تقليدي) على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي؟
- أثر العوامل المؤسسية والاختلافات بين الدول على ممارسات الإفصاح عن الاستدامة في البنوك الإسلامية.
- أثر مستوى الإفصاح ربع السنوي عن استدامة البنوك الإسلامية (والتقليدية) على أسعار الأسهم كمقدر للقيمة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الشيخ، حمد فاروق. (٢٠١٠). المفيد في عمليات البنوك الإسلامية. بنك البحرين الإسلامي. متاح

على <https://www.bisb.com/sites/default/files/Al-Mufeed-transactions.pdf>

النابلسي، زينب حسان. إيمان أحمد الهيني، وديالا محمد الدبعي. (٢٠١٨). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية - الأردن ٣: ١٥١-١٨٠.

الهيئة العامة للرقابة المالية. (٢٠١٧). المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت. قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧. متاح على الموقع الإلكتروني www.fra.gov.eg.

الهيئة العامة للرقابة المالية. (٢٠٢٠). التقرير السنوي للهيئة لعام ٢٠١٩. متاح على الموقع الإلكتروني www.fra.gov.eg.

الهيئة العامة للرقابة المالية. (٢٠٢٠). رسم ملامح الاستدامة في زمن فيروس كورونا. المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة). متاح على الموقع الإلكتروني www.fra.gov.eg.

الوطيان، محمد صغير. (٢٠٠٢). العائد على الاستثمار في البنوك الإسلامية. كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الكويتي.

حنيفة، ربيع، وبن زابة عبد الملك. (٢٠١٤). اختبارات التحمل كألية لإدارة المخاطر المصرفية. مجلة جديد الاقتصاد- الجزائر ٩: ٥٥ - ٧٨.

دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية. ٢٠١٦. مركز المديرين المصري، وزارة الإستثمار. متاح على الموقع الإلكتروني www.egx.com.eg.

سليمان، أحمد شوقي. (٢٠٢٠). دراسة عن تطور حجم المصرفية الإسلامية في مصر (٢٠١٩ - ٢٠٢٠). مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية - المركز الجامعي بأفلو ٢: ١٤-١.

سمحان، حسين محمد، وموسى عمر مبارك. (٢٠١١). محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. الأردن.

عبد الغفار، محمد حسن. (٢٠٠٧). فقه المعاملات في سورة البقرة. دار المحدثين للتحقيقات العلمية والنشر. القاهرة.

قنديل، ياسر سعيد. (٢٠١٦). مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الإفصاح: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية - جامعة طنطا ٢: ٣١٤-٣٨٠.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (٢٠١٠). المعيار رقم (٧): المسؤولية الاجتماعية للشركة: السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية. البحرين.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (٢٠١٧). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاختلاقيات. البحرين.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abhayawansa, S., & Abeysekera, I. (2009). Intellectual capital disclosure from sell side analyst perspective. *Journal of Intellectual Capital*. 10 (2), 294-306.

Adams, C. A., & Frost, G. R. (2008). Integrating sustainability reporting into management practices. *Accounting Forum* (Vol. 32, No. 4, pp. 288-302).

Alotaibi, K. O., & Hussainey, K. (2016). Determinants of CSR disclosure quantity and quality: Evidence from non-financial listed firms in Saudi Arabia. *International Journal of Disclosure and Governance*, 13(4), 364-393.

Benson, B. and Wallace N. (2009). Reexamining the managerial ownership effect on firm value. *Journal of corporate finance* 15(5), 573-586.

- CDSB and SASB. (2019). TCFD Implementation Guide, Climate Disclosure Standards Board and Sustainability Accounting Standards Board, May 2019, available at: <https://www.cdsb.net/>.
- Crisóstomo, V., Freire, F., & Vasconcellos, F., (2011). "Corporate social responsibility, firm value and financial performance in Brazil," *Social Responsibility Journal*, Emerald Group Publishing, vol. 7(2), pages 295–309, June.
- Dhaliwal, D. S., Radhakrishnan, S., Tsang, A., & Yang, Y. G. (2012). Nonfinancial disclosure and analyst forecast accuracy: International evidence on corporate social responsibility disclosure. *The Accounting Review*, 87(3), 723–759.
- Farook, S., Hassan, M. K., & Lanis, R. (2011). Determinants of corporate social responsibility disclosure: The case of Islamic banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*.
- Gray, R. (2006). Social, environmental and sustainability reporting and organizational value creation? *Accounting, Auditing & Accountability Journal* 19(6):793–819.
- Gray, R., Owen, D., & Dams, C. (1996). Accounting and accountability: Changes and challenges in corporate social and environmental reporting (*Prentice Hall Europe, Hemel Hempstead*).
- Harun, M. S., Hussainey, K., Kharuddin, K. A. M., & Al Farooque, O. (2020). CSR disclosure, corporate governance and firm value: A study on GCC Islamic banks. *International Journal of Accounting & Information Management*. In Press.
- Hasan, Z., & Hassan, M. K. (2011). Corporate and Shariah governance in Islamic financial institutions. Islamic Finance, *Islamic Shariah Research Academy (ISRA)*, Kuala Lumpur.

- Hassan, A., & Harahap, S. S. (2010). Exploring corporate social response-ability disclosure: the case of Islamic banks. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 3 (3), 203–227.
- Hassan, O. A., Romilly, P., Giorgioni, G., & Power, D. (2009). The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt. *The International Journal of Accounting*, 44(1), 79–102.
- Heinrichs, H., Martens, P., & Wiek, A. (2016). *Sustainability Science*. Springer, Dordrecht.
- KPMG. (2008). Sustainability reporting: A guide.
- KPMG. (2011). KPMG international corporate Sustainability: A Progress report.
- Lourenço, I. C., Branco, M. C., Curto, J. D., & Eugénio, T. (2012). How does the market value corporate sustainability performance?–*Journal of business ethics*, 108(4), 417–428.
- Maali, B., Casson, P., & Napier, C. (2006). Social reporting by Islamic banks. *Abacus*, 42(2), 266–289.
- Magness, V. (2006). Strategic posture, financial performance and environmental disclosure: An empirical test of legitimacy theory. *Accounting, Auditing and Accountability Journal* 19: 540–563.
- Newson, M., & Deegan, C. (2002). Global expectations and their association with corporate social disclosure practices in Australia, Singapore, and South Korea. *The International Journal of Accounting*, 37(2), 183–213.
- Nobanee, H., & Ellili, N. (2016). Corporate sustainability disclosure in annual reports: Evidence from UAE banks: Islamic versus conventional. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 55, 1336–1341.

- Platonova, E., Asutay, M., Dixon, R., & Mohammad, S. (2018). The impact of corporate social responsibility disclosure on financial performance: Evidence from the GCC Islamic banking sector-. *Journal of Business Ethics*, 151(2), 451-471.
- Plumlee, M., Brown, D., Hayes, R. M., & Marshall, R. S. (2015). Voluntary environmental disclosure quality and firm value: Further evidence. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(4), 336-361.
- Rahman, A. A., Hashim, M. F. A. M., & Bakar, F. A. (2010). Corporate social reporting: A preliminary study of Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB). *Issues in Social and Environmental Accounting*, 4(1), 18-39.
- Salehi, M., Tarighi, H., & Rezanezhad, M. (2019). Empirical study on the effective factors of social responsibility disclosure of Iranian companies. *Journal of Asian Business and Economic Studies*. 26 (1), 34-55.
- Servaes, H., & Tamayo, A. (2013). The impact of corporate social responsibility on firm value: The role of customer awareness. *Management Science*, 59(5), 1045-1061.
- Shalihin, M. Y., Suharman, H., & Hasyir, D. A. (2020). Impact of Corporate Sustainability on Firm Value: Indonesian Context. *Journal of Accounting Auditing and Business*, 3(1), 102-110.
- Sustainability Accounting Standards Board (SASB). (2019). Commercial Banks (FN-CB). Available at www.SASB.ORG.
- Usmani, M. T. (2002). An Introduction to Islamic Finance. *Arab and Islamic Law Series*. Brill.
- Williams, B., Wilmshurst, T., & Clift, R. (2011, September). Sustainability reporting by local government in Australia: Current and future prospects. *In Accounting Forum* (Vol. 35, No. 3, pp. 176-186).

- Zaher, T. S., & Kabir Hassan, M. (2001). A comparative literature survey of Islamic finance and banking. *Financial Markets, Institutions & Instruments*, 10(4), 155-199.
- Zhang, J. (2013). Determinants of corporate environmental and social disclosure in Chinese listed mining, electricity supply and chemical companies annual reports. <https://ro.ecu.edu.au/theses/529>.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١): عينة الدراسة التطبيقية

مسلسل	الدولة	اسم البنك
1	مصر	فيصل الاسلامي - مصر
2	مصر	أبو ظبي الاسلامي - مصر
3	مصر	البركة - مصر
4	الأردن	الصفوة الاسلامي
5	الأردن	الاسلامي الأردني
6	السعودية	الراجحي
7	السعودية	الإنماء
8	السعودية	البلاد
9	السعودية	الجزيرة
10	الإمارات	دبي
11	الإمارات	أبو ظبي الإسلامي - الإمارات
12	الإمارات	الشارقة الاسلامي
13	الإمارات	عجمان
14	البحرين	الخليجي التجاري
15	البحرين	المؤسسة العربية المصرفية
16	البحرين	السلام
17	البحرين	البحرين الاسلامي
18	عمان	العز
19	عمان	نزوي
20	عمان	ظفار
21	قطر	قطر الدولي الاسلامي
22	قطر	الريان
23	الكويت	بيت التمويل الكويتي
24	الكويت	الكويت الدولي
25	الكويت	وربة